

ثم اوصى بايضاؤها نفقة حاجبا من ماله ولا يحكم حاكم بذلك على احد
 من الاطراف **قاعدة** تتعلق بحقوق الوالدين لا يرب ان كل ما يحرم
 او يجب للاجانب يحرم او يجب للابوين وينفردان بامور التحريم
 المباح بغير اذنها وكذا السفار المندوب وقيل يجوز سفر التجارة
 وطلب العلم اذ لم يمكن استيفاء التجارة والعلم في بلدها كما ذكرنا
 فيما مر **٢** قال بعضهم يجب عليه طاعتها في كل فعل وان كان شبهة
 فلو امره بالاكل معها من مال يعتقد شبهة اكل لان طاعتها
 واجبة وترك شبهة مستحبة **٣** لودعواه الى فعله وقد حضرت
 الصلوة فليحضر الصلوة وليطعمهما لما قلناه **٤** هل يجب استنسه
 من الصلوة جماعة الاقرب انه ليس لهما منه مطلقا في بعض الاحيان
 ما يشق عليهما مخالفة كالسوي في ظلمة الليل الى العشاء والصبح **٥**
 لهما سعة من الجهاد مع عدم التعيين لما صح ان رجلا قال يا رسول
 ابايوك على الهجرة والجهاد فقال من والدك احد قال نعم كلاهما
 قال افبتغي الله لاجرم من الله قال نعم قال فارحم الى والدك فاحرن
 صعبتهما **٦** الاقرب ان لهما سعة من فرض الكفاية اذا علم قيام الغير

بل م

والضابط العتبة على الشيع وتغني به سدخلة الحجج الذي لا يضيئ
 عليه لا التملق وتية على ذلك قسمة الغنائم للغارس ضعف الرجال
 باعتبار حاجته وحاجة فرسه **فائدة** اظهر القولين في نفقة الزوجة
 انها غير معدة بل الواجب سدخلة كالاقرب لقول النبي **٣**
 لهند ما يليق بك وذلك بالمعروف ولم يقدر بالمدتين او بمدى
 لان الزوجة مجهولة فيصير للمجهول التقدير بالمدتين او بمدى
 قالوا النفقة بازاء ملك البضع لاصالة التقدير في الاحواض قلنا منع ذلك بل هي بازاء التمكين
 ولهدا التقط بعده واما قابيل البضع المرفق بالنفقة فيها كنفقة
 العبد المشتري اذا الثمن بازاء رقبته والنفقة بسبب ملكه قال
 العامة رد ا على فريضة الغايل بالمعدي لم يعهد في السلف ولا
 الخلف ان احد النفق الحب على زوجته مع مؤنة اصلاحه فالقول
 يودى الى ان كل من مات يكون مستغول للذمة بنفقة الزوجة
 لان المعارضة على الحب الذي اوجب مما اكله الزوجة من الخبز
 والتم وغيرهما يرد ولو جاز كونه عوضا لم يبرأ من النفقة الا بعد
 صلح وتراض من الجانبين وما بلغنا ان احدا اطعم زوجته على
 العادة

خذى ح

مخارج